باب العقائد

﴿ مسائل الاختيار والعلة والحكمة والحسن والقبح ﴾

نذكر ماأورد السفاريني في هذه المسائل ليعلم قراء كتب الاشعرية مافي غيرها من الحقائق التي قد نخالفها الى صواب ، وان الاقتصار على كتب طائفة معينة هو من قيود التقليد. قال في شرح قوله

﴿ وربنا يخلق باختيار ... من غير حاجة ولا اضطرار ﴾

﴿ لكنه لايخلق الخلق سدى ... كما أتى في النص فاتبع الهدى ﴾

﴿وربنا﴾ تبارك وتعالى ﴿يخلق﴾ ماشاء ان يخلقه من سائر مخلوقاته ﴿باختيار﴾ منه فذهب سلف الامة وأئمتها أن الله تعالى لم يزل فاعلا لما يشاء وأنه تقوم بذاته الامور الاختيارية وأنه تعالى لم يزل متصفا بصفاته الذاتية والفعلية فلم يحدث له أسماء من أسمائه ولا صفة من صفاته فيخلق سبحانه المخلوقات ويحدث الحوادث بعد ان لم تكن سواء كان

ذلك على مثال سابق أولا والابداع إحداث الشيء بعد أن لم يكن على غير مثال سابق ﴿من غير حاجة﴾ منه تعالى اليه أي يخلق الخلق لا لحاجة اليه ولا ﴿اضطرار﴾ عليه فالحاجة المصلحة والمنفعة والاضطرار الالجاء والاحواج والالزام والاكراه فلا حاجة باعثة له سبحانه على خلقه الخلق ولا مكره له عليه بل خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لمحض المشيئة وصرف الارادة وهذا قول جمهور من يثبت القدر وينتسب الى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم وقال به طوائف من الحنبلية والمالكية والشافعية وغيرهم وهو قول أبي الحسن الاشعري وأصحابه وهو قول كثير من نفاة القياس في الفقه من الظاهرية كابن حزم وأمثاله وحجة هذا أنه لو خلق الخلق لعلة لكان ناقصا بدونها مستكملا بها فانه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة اليه سواء أو يكون وجودها أولى به فان كان الاول امتنع أن يفعل لاجلها وان كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به فيكون مستكملا بها فيكون قبلها ناقصا وأيضا فالعلة ان كانت قديمة وجب قدم المعلول لان العلة الغائية وان كانت متقدمة على المعلول في العلم والقصد فهي متأخرة في الوجود عن المعلول كما يقال – أول الفكرة آخر العمل وأول الغية آخر المدرك – ويقال ان العلة الغائية بها صار الفاعل فاعلا فمن فعل فعلا لمطلوب يطلبه بذلك الفعل كان حصول المطلوب بعد الفعل فاذا قدر أن ذلك المطلوب الذي هو العلة قديما كان الفعل قديما بطريق الاولى فلو قيل انه يفعل لعلة قديمة لزم أن لا يحدث شيء من الحوادث وهو خلاف المشاهدة وان قيل انه فعل لعلة حادثة لزم محذوران (أحدهما) ان يكون محلا للحوادث فان العلة ان كانت منفصلة عنه فان لم يعد اليه منها حكم امتنع أن يكون وجودها أولى به من عدمها وان قدر أنه عاد اليه منها حكم كان ذلك حادثا فتقوم به الحوادث والمحذور الثاني أن ذلك يستلزم التسلسل من وجهين أحدهما أن تلك العلة الحادثة المطلوبة بالفعل هي أيضا مما يحدثه الله تعالى بقدرته ومشيئته فان كانت لغير علة لزم العبث كما تقدم وان كان لعلة عاد التقسيم فيها فاذا كان كل ما يحدثه أحدثه لعلة والعلة ما أحدثه لزم تسلسل الحوادث (الثاني) ان تلك العلة إما أن تكون مرادة لنفسها أو لعلة أخرى فان كان الاول امتنع حدوثها لان ما أراده الله تعالى لذاته وهو قادر عليه لا يؤخر

احداثه وان كان الثاني فالقول في ذلك الغير كالقول فيها و يلزم التسلسل فهذه الحجج من حجج من ينفي تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه

(التقدير الثاني) قول من يجعل العلة الغائية قديمة كما يجعل العلة الفاعلية قديمة كما يقوله الفلاسفة القائلون بقدم العالم وأصل قول هؤلاء أن المبدع للعالم علة تامة تستلزم معلولها فلا يجوز أن يتأخر عنها معلولها وأعظم حججهم قولهم ان جميع الامور المعتبرة في كونه فاعلا ان كانت موجودة في الازل لزم وجود المفعول في الازل لان العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها فانه لو تأخر لم تكن جميع شروط الفعل وجدت في الازل فانا لا نعني بالعلة التامة الا ما تستلزم المعلول فاذا قدر أنه تخلف عنها المعلول لم تكن تامة وان لم تكن العلة التامة التي هي جميع الامور المعتبرة في الفعل وهي المقتضي التام لوجود الفعل وهي جميع شروط الفعل التي يلزم من وجودها وجود الفعل وان لم تكن جميعها في الازل فلا بد اذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث والا لزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح واذا كان هناك سبب حادث فالقول في حدوثه كالقول في الحادث الاول و يلزم التسلسل قالوا فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمفعول يوجب اما التسلسل واما الترجيح بلا مرجح . ثم اكثر هؤلاء يثبتون علة غائية للفعل وهي بعينها الفاعلة لكنهم متناقضون فانهم يثبتون له العلة الغائية ويثبتون لفعله العلة الغائية ويقولون مع هذا ليس له ارادة بل هو موجب بالذات لا فاعل بالاختيار وقولهم باطل من وجوه كثيرة مذكورة في محالها منها ماذكره شيخ الاسلام ابن تيمية روح الله روحه في كتابه (حسن الارادة) هذا القول يستلزم أن لا يحدث شيء وان كل ما حدث حدث بغير احداث محدث ومعلوم أن بطلان هذا بين وأطال في رد ذلك وما ذكر أن يقال لهم حدوث حادث بعد حادث بلا نهاية اما أن يكون ممكنا في العقل أو ممتنعا فان كان ممتنعا لزم أن الحوادث جميعها لها أول كما يقوله أهل الحق وبطل قولهم بقدم حركات الافلاك وان كان ممكنا أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسموات والارض موقوف على حوادث قبل ذلك كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك فيلزم فساد حجتكم على

التقديرين ثم يقال اما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة أولا فان لم تثبتوا بطل قولكم باثبات العلة الغائية وبطل ماتذكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات وأيضا فالوجود يبطل هذا القول فان الحكمة الموجودة في الوجود أمر يفوت العد والاحصاء كاحداثه سبحانه لما يحدثه من نعمته ورحمته وقت حاجة الخلق اليه كاحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة واحداثه للانسان الآلات التي يحتاج اليها بقدر حاجته وأمثال ذلك مما هو كثير جدا وان أثبتم له تعالى حكمة مطلوبة وهي باصطلاحكم العلة الغائية لزم أن تثبتوا له المشيئة والارادة بالضرورة فان القول بأن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدا لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين وهؤلاء المتفلسفة من أكثر الناس تناقضا ولهذا يجعلون العلم هو العالم والعلم هو الارادة والارادة هي القدرة وامثال ذلك

(التقدير الثالث) وهو انه سبحانه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة قال شيخ الاسلام ابن تيمية هذا قول اكثر الناس من المسلمين وغيرهم وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة وغيرهم وقول اكثر أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير وأكثر قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم كابي البركات وأمثاله لكن هؤلاء على أقوال منهم من قال ان الحكمة المطلوبة مخلوقة ومنفصلة عنه تعالى وهم المعتزلة والشيعة ومن وافقهم قالوا الحكمة في ذلك احسانه للخلق والحكمة في الامر تعريض المكلفين للثواب قالوا فعل الاحسان الى الغير حسن محمود في العقل فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود اليه من ذلك حكم ولا قام به نعت ولا فعل فقال لهم الناس أنتم تناقضون في هذا القول لان الاحسان الي الغير محمود لكونه يعود منه الى فاعله حكم يحمد لاجله اما لتكميل نفسه بذلك واما لقصده الحمد والثواب بذلك واما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالاحسان ذلك الالم واما لالتذاذه وسروره وفرحه بالاحسان فان النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها الى غيرها فالاحسان الى الغير محمود لكون المحسن يعود اليه من فعله هذه الامور أما اذا قدر أن وجود الاحسان وعدمه بالنسبة الى الفاعل

سواء لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثا في عقول العقلاء وكل من فعل فعلا ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عبثا ولم يكن محمودا على هذا وأنتم علمتم أفعاله تعالى فرارا من العبث فوقعتم فيه فان العبث هو الفعل الذي لا مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله ولا أحد من العقلاء أحدا بالاحسان الى غيره ونفعه ونحو ذلك الا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة فأمر الفاعل بفعل لا يعود عليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لا في العاجل ولا في الآجل لا يستحسن من الآمر ومن ثم قال ﴿ لكنه ﴾ تعالى وتقدس هذا استدراك من مفهوم قوله انه يخلق بالاختيار أي لا بالذات خلافا للمعتزلة ومن وافقهم من غير حاجة اليه ولا اضطرار عليه غير أنه جل وعلا ﴿ لا يخلق الخلق سدى ﴾ أي هملا بلا أمر ولا نهي ولا حكمة ومعنى السدى المهمل وابل سدى اذا كانت ترعى حيث شاءت بلا راع ﴿ كما أتى في النص ﴾ القرآني والسنة النبوية والآثار وما هو كثير جدا أن الله تبارك وتعالى لا يفعل الا لحكمة وعلم وهو العليم الحكيم فما خلق شيئا ولا قضاه ولا شرعه الا بحكمة بالغة وان تقاصرت عنها عقول البشر ﴿ فاتبع الهدى ﴾ باقتفاء المأثور واتباع السلف الصالح ولا تجحد حكمته حكما لا تجحد قدرته فهو الحكيم القدير قال شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونشأ من هذا الاختلاف نزاع بين المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم في مسئلة التحسين والتقبيح العقلي فأثبت ذلك المعتزلة والكرامية وغيرهم ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي واحمد واهل الحديث وغيرهم رضي الله عنهم وحكوا ذلك عن الامام أبي حنيفة نفسه رضي الله عنه ونفى ذلك الاشعرية ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم واتفق الفريقان على أن الحسن والقبح اذا فسر بكون الفعل نافعا للفاعل ملائما له وكونه ضارا للفاعل منافرا له انه تمكن معرفته بالعقل كما يعرف بالشرع وظن من ظن من هؤلاء وهؤلاء أن الحسن والقبيح المعلوم بالشرع خارج عن هذا وليس كذلك بل جميع الافعال التي أوجبها الله تعالى وندب اليها هي نافعة لفاعليها ومصلحة لهم وجميع الافعال التي نهى الله عنها هي

ضارة لفاعليها ومفسدة في حقهم والحمد والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل مفسدة له والمعتزلة أثبتت الحسن في أفعال الله تعالى لا بمعنى حكم يعود اليه من أفعاله تعالى قال الشيخ ومنازعوهم لما اعتقدوا أن لا حسن ولا قبح في الفعل الا ماعاد الى الفاعل منه حكم نفوا ذلك وقالوا القبيح في حق الله تعالى هو الممتنع لذاته وكل مايقدر ممكنا من الافعال فهو حسن اذ لا فرق بالنسبة اليه عندهم بين مفعول ومفعول وأولئك يعني المعتزلة أثبتوا حسنا وقبحا لا يعود الى الفاعل منه حكم يقوم بذاته وعندهم لا يقوم بذاته لا وصف ولا فعل ولا غير ذلك وان كانوا قد يتناقضون ثم أخذوا يقيسون ذلك على مايحسن من العبد ويقبح فجعلوا يوجبون على الله سبحانه من جنس مايوجبون على العبد ويحرمون عليه من جنس مايحرمون على العبد ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته فلا يثبتون له مشيئة عامة ولا قدرة تامة فلا يجعلونه على كل شيء قدير ولا يقولون ماشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن ولا يقرون بأنه خالق كل شيء ويثبتون له من الظلم مانزه نفسه عنه فانه سبحانه قال (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما) أي لا يخاف ان يظلم فيحمل عليه من سيآت غيره ولا يهضم من حسناته وقال تعالى (مايبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد) وفي حديث البطاقة عند الترمذي وغيره «لا ظلم عليك اليوم»

***

والحاصل ان فعل الله تعالى وتقدس وأمره لا يكون لعلة في قول مرجوح اختاره كثير من علمائنا وبعض المالكية والشافعية وقاله الظاهرية والاشعرية والجهمية والقول الثاني انهما لعلة وحكمة اختاره الطوفي وهو مختار شيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم وابن قاضي الجبل وحكاه عن اجماع السلف وهو مذهب الشيعة والمعتزلة لكن المعتزلة تقول بوجوب الصلاح ولهم في الاصلح قولان كما يأتي في النظم والمخالفون لهم يقولون بالتعليل لا على منهج المعتزلة قال شيخ الاسلام لأهل السنة في تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه قولان والاكثرون على التعليل والحكمة وهل هي منفصلة عن الرب لا تقوم به أو قائمة مع ثبوت الحكم المنفصل؟ لهم فيه أيضا

قولان وهل يتسلسل الحكم أولا يتسلسل أو يتسلسل في المستقبل دون الماضي ؟ فيه أقوال قال احتج المثبتون للحكمة والعلة بقوله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل) وقوله (كيلا يكون دولة) وقوله (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم) ونظائرها ولانه تعالى حكيم شرع الاحكام لحكمة ومصلحة لقوله تعالى (وما أرسلناك الا رحمة للعالمين) والاجماع واقع على اشتمال الافعال على الحكم والمصالح جوازا عند أهل السنة ووجوبا عند المعتزلة فيفعل ما يريد بحكمته وتقدم ان النافين للحكمة والعلة احتجوا مما احتجوا به انه يلزم من قدم العلة قدم المعلول وهو محال ومن حدوثها افتقارها الى علة أخرى وانه يلزم التسلسل قال الامام الرازي وهو مراد المشايخ بقولهم كل شيء صنعه ولا علة لصنعه وما أجاب به من قال بالحكمة وانها قديمة لا يلزم من قدم العلة قدم معلولها كالارادة فانها قديمة ومتعلقها حادث وتقدمت الاشارة في أول البحث الى محصل هذا كله والحاصل ان شيخ الاسلام وجمعا من تلامذته أثبتوا الحكمة والعلة في أفعال الباري جل وعلا وأقاموا على ذلك من البراهين ما لعله لا يبقى في مخيلة الفطين السالم من ربقة تقليد الاساطين أدنى اختلاج وأقل تخمين وأما الامام المحقق شمس الدين ابن القيم فقد أجاب وأجنب وأتى بما يقضي منه العجب في كتابه (شرح منازل السائرين) و (مفتاح دار السعادة) وغيرهما فما احتج به في مفتاح دار السعادة قوله تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) فدل على ان هذا حكم بشيء قبيح يتنزه الله عنه فأنكره من جهة قبحه في نفسه لا من جهة كونه انه لا يكون ومن هذا انكاره تعالى على من جوز ان يترك عباده سدى لا يأمرهم ولا ينهاهم ولا يثيبهم ولا يعاقبهم وان هذا الحسبان باطل والله متعال عنه لمنافاته لحكمته فقال تعالى (أيحسب الانسان ان يترك سدى) فانكر سبحانه على من زعم انه يترك سدى انكار من جعل في العقل استقباح ذلك واستهجانه وانه لا يليق ان ينسب ذلك الى أحكم الحاكمين ومثله قوله تعالى (أفحسبتم ان ما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون * فتعالى الله الملك الحق لا إله الا هو رب العرش الكريم) فنزه نفسه سبحانه وباعدها عن هذا

الحسبان وانه متعال عنه فلا يليق به لقبحه ومنافاته الحكمة وهذا يدل على اثبات المعاد بالعقل كما يدل على اثباته بالسمع ثم ان ابن القيم بسط القول ووسع العبارة في أزيد من عشرة كراريس ثم قال : الكلام هنا في مقامين احدهما في التلازم بين الحسن والقبح العقليين وبين الايجاب والتحريم شاهداً وغائباً والثاني في انتفاء اللازم وثبوته فأما المقام الاول فلمثبتي الحسن والقبح فيه طريقان احدهما ثبوت التلازم والقول باللازم وهذا القول هو المعروف عن المعتزلة وعليه يناظرون وهو القول الذي نصب خصومهم الخلاف معهم فيه والقول الثاني اثبات الحسن والقبح وأربابه يقولون باثباته ويصرحون بنفي الايجاب قبل الشرع على العبد وبنفي ايجاب على الله شيئاً البتة كما صرح به كثير من الحنفية والحنابلة كابي الخطاب وغيره والشافعية كمحمد بن علي الزعفراني الامام المشهور وغيره وهؤلاء في نفي الايجاب العقلي في المعرفة بالله وثبوته خلاف قال فالأقوال أربعة لا مزيد عليها (أحدها) نفي الحسن والقبح ونفي الايجاب العقلي في العمليات دون العلميات كالمعرفة وهذا اختيار أبي الخطاب وغيره فعرف انه لا تلازم بين الحسن والقبح وبين الايجاب والتحريم العقليين فهذا أحد المقامين

(وأما المقام الثاني) وهو انتفاء اللازم وثبوته فللناس فيه هنا ثلاث طرق أحدها التزام ذلك والقول بالوجوب والتحريم العقليين شاهدا وغائباً وهذا قول المعتزلة وهؤلاء يقولون : يترتب الوجوب شاهدا ويترتب المدح والذم عليه . وأما الصفات فلهم فيها اختلاف وتفصيل فمن أثبته منهم يقولون ان العذاب الثابت بعد الايجاب الشرعي نوع آخر غير العذاب الثابت على الايجاب العقلي وبذلك يجيبون عن النصوص النافية للعذاب قبل البعثة وأما الايجاب والتحريم العقليان غائباً فهم مصرحون بهما ويفسرون ذلك باللزوم الذي أوجبته حكمته وانه يستحيل عليه خلافه كما يستحيل عليه الحاجة والنوم والتعب واللغوب فهذا معنى الوجوب والامتناع في حق الله تعالى عندهم فهو وجوب اقتضته ذاته وحكمته وامتناع مستحيل عليه الاتصاف به لمنافاته كماله وغناه قالوا وهذا في الافعال نظير ما يقول أهل السنة في الصفات انه يجب له كذا ويمتنع عليه

كذا فكما ان ذلك وجوب وامتناع ذاتي يستحيل عليه خلافه فهكذا ما تقتضيه حكمته وتأباه يستحيل عليه الاخلال به وان كان مقدوراً له لكنه لا يخل به لكمال حكمته وعلمه وغناه

(الفرقة الثانية) منعت ذلك جملة وأحالت القول به وجوزت على الرب تعالى كل شيء ممكن وردت الاحالة والامتناع في أفعاله تعالى الى غير الممكن من المحالات كالجمع بين النقيضين وبابه فقابلوا المعتزلة أشد مقابلة واقتحموا طرفي الافراط والتفريط ورد هؤلاء الوجوب والتحريم الذي جاءت به النصوص الى مجرد صدق المخبر فما أخبر أنه يكون فهو لتصديق خبره وما أخبر أنه لا يكون فهو ممتنع لتصديق خبره والتحريم عندهم راجع الى مطابقة العلم لمعلومه والمخبر لخبره وقد يفسرون التحريم بالامتناع عقلا كتحريم الظلم على نفسه فانهم يفسرونه بالمستحيل لذاته كالجمع بين النقيضين وليس عندهم في المقدور شيء هو ظلم ينزه الله عنه مع قدرته عليه وحكمته وعدله فهذا قول الاشعرية ومن وافقهم

(الفرقة الثالثة) هم الوسط بين هاتين الفرقتين فان الفرقة الاولى أوجبت على الله شريعة بعقولها حرمت عليه وأوجبت ما لم يحرمه على نفسه ولم يوجبه على نفسه والفرقة الثانية جوزت عليه ما يتعالى و ينزه عنه لما فاته حكمته وكماله والفرقة الوسط أثبتت له ما أثبته لنفسه من الايجاب والتحريم الذي هو مقتضى أسمائه وصفاته الذي لا يليق نسبته الى ضده لانه موجب كماله وحكمته وعدله ولم تدخله تحت شريعة وضعتها بعقولها كما فعلت الفرقة الاولى ولم تجوز عليه ما نزه نفسه عنه كما فعلت الفرقة الثانية قالت الفرقة الوسط قد أخبر الله تعالى انه حرم الظلم على نفسه كما قال على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم «ياعبادي اني حرمت الظلم على نفسي» وقال (ولا يظلم ربك أحدا) وقال (وما ربك بظلام للعبيد) وقال (ولا تظلمون فتيلا) فاخبر بتحريمه على نفسه ونفى عن نفسه فعله وارادته وللناس في تفسير هذا الظلم الذي حرمه على نفسه تعالى وتنزه عن فعله وارادته ثلاثة أقوال بحسب أصولهم وقواعدهم (أحدها) انه نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض فشبهوه في الافعال ما يحسن منها وما لا يحسن بعباده فضربوا له من قبل أنفسهم الامثال فصاروا بذلك مشبهة ممثلة في الافعال وامتنعوا من اثبات المثل

الأعلى الذي أثبته لنفسه ثم ضربوا له الامثال ومثلوه في أفعاله بخلقه كما أن الجهمية المعطلة امتنعت من اثبات المثل الاعلى الذي أثبته لنفسه ثم ضربوا له الامثال ومثلوه في صفاته بالجمادات الناقصة بل بالمعدومات وأهل السنة نزهوه عن هذا وهذا وأثبتوا ما أثبته لنفسه من صفات الكمال ونعوت الجلال ونزهوه فيها عن التشبيه والمثال فأثبتوا له المثل الاعلى ولم يضربوا له الامثال فكانوا أسعد الناس بمعرفته واحقهم بولايته ومحبته وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. ثم التزم أصحاب هذا التفسير عنه من اللوازم الباطلة مالا قبل لهم به فقالوا اذا أمر العبد ولم يعنه بجميع مقدوره تعالى من وجوه الاعانة فقد ظلمه والتزموا انه لا يقدر أن يهدي ضالا كما زعموا أنه لا يقدر أن يضل مهتديا وقالوا انه اذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما باعانته على فعل المأمور كان ظالما وأنه اذا اشترك اثنان في ذنب يوجب العقاب فعاقب به أحدهما وعفا عن الآخر كان ظالما الى غير ذلك من اللوازم الباطلة التي جعلوا لاجلها ترك تسويته بين عباده في فضله وإحسانه ظلما فعارضهم أصحاب التفسير الثاني وقالوا الظلم المنزه عنه من الامور الممتنعة لذاتها فلا يجوز أن يكون مقدورا له تعالى ولا انه تركه بمشيئته واختياره وانما هو من باب الجمع بين الضدين وجعل الجسم الواحد في مكانين وقلب القديم محدثا والمحدث قديما ونحو ذلك والافكل ما يقدره الذهن وكان وجوده ممكنا والرب قادر عليه فليس بظلم سواء فعله أو لم يفعله وتلقى هذا القول عنهم طوائف من أهل العلم وفسروا الحديث به وأسندوا ذلك وقووه بآيات وآثار زعموا أنها تدل عليه كقوله تعالى (ان تعذبهم فانهم عبادك) يعني لم تتصرف في غير ملكك بل انما عذبت من ملكك وعلى هذا فجوزوا تعذيب كل عبد له ولو كان محسنا ولم يروا ذلك ظلما وبقوله تعالى (لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) وبقول النبي صلى الله عليه وسلم «ان الله لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم» وبما روى عن اياس بن معاوية قال: ما ناظرت بعقلي كله أحدا الا القدرية قلت لهم ما الظلم قالوا ان تأخذ ما ليس لك وأن تتصرف فيما ليس لك قلت فلله كل شيء. والتزم هؤلاء عن هذا القول لوازم باطلة كقولهم ان الله تعالى يجوز عليه أن يعذب انبياءه ورسله وملائكته

وأولياءه وأهل طاعته ويخلدهم في العذاب الاليم ويكرم أعداءه من الكفار والمشركين والشياطين ويخصهم بجنته وكرامته وكلاهما عدل وجائز عليه وأنه يعلم أن لا يفعل ذلك بمجرد خبره فصار ممتنعا لاخباره أنه لا يفعله لا لمنافاة حكمته ولا فرق بين الامرين بالنسبة اليه ولكن أراد هذا وأخبر به وأراد الآخر وأخبر به فوجب هذا لارادته وخبره وامتنع ضده لعدم ارادته وإخباره بأنه لا يكون. والتزموا أيضا أنه يجوز أن يعذب الاطفال الذين لا ذنب لهم أصلا ويخلدهم في الجحيم وربما قالوا بوقوع ذلك فأنكر على الطائفتين معا أصحاب التفسير الثالث وقالوا: الصواب الذي دلت عليه النصوص أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه وتنزه عنه فعلا وارادة هو ما فسره به سلف الامة وأئمتها انه لا يحمل عليه سيئات غيره ولا يعذب بما لا تكتسب يداه ولم يكن سعى فيه ولا ينقص من حسناته فلا يجازي بها أو ببعضها اذا قارنها أو طرأ عليها ما يقتضي إبطالها أو اقتصاص المظلومين منها وهذا الظلم الذي نفى الله تعالى خوفه عن العبد بقوله (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما) قال السلف والمفسرون لا يخاف أن يحمل عليه سيئات غيره ولا ينقص من حسناته فهذا هو المعقول من الظلم ومن عدم خوفه وأما الجمع بين النقيضين وقلب القديم محدثا والمحدث قديما فما ينزه كلام آحاد العقلاء عن تسميته ظلما وعن نفي خوفه عن العبد فكيف بكلام رب العالمين. قالوا وأما استدلالكم بتلك النصوص الدالة على أنه سبحانه ان عذبهم فانهم عباده وانه غير ظالم لهم وانه لا يسئل عما يفعل وان قضاءه فيهم عدل وبمناظرة اياس للقدرية فهذه النصوص وأمثالها كلها حق يجب القول بموجبها ولا تحرف معانيها والكل من عند الله ولكن أي دليل فيها يدل على انه يجوز عليه تعالى ان يعذب أهل طاعته وينعم أهل معصيته ويعذب بغير جرم ويحرم المحسن جزاء عمله ونحو ذلك بل كلها متفقة متطابقة دالة على كمال القدرة وكمال العدل والحكمة فالنصوص التي ذكرناها تقتضي كمال عدله وحكمته وغناه ووضعه العقوبة والثواب مواضعهما وانه لم يعدل بهما عن مسببهما والنصوص التي ذكرتموها تقتضي كمال قدرته وانفراده بالربوبية والحكم وانه ليس فوقه آمر ولا ناه يتعقب أفعاله بسؤال وانه لو عذب أهل سمواته وأرضه لكان ذلك تعذيبا لخلقه

عليهم وكانوا اذ ذاك مستحقين للعذاب لان أعمالهم لا تفي بنجاتهم كما قال صلى الله عليه وسلم «لن ينجي أحدا منكم عمله» قالوا ولا أنت يا رسول الله قال «ولا أنا الا ان يتغمدني الله برحمة منه وفضل» فرحمته لهم ليس في مقابلة أعمالهم ولا هي ثمنا لها فانها خير منها كما قال في الحديث نفسه «ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرا من أعمالهم» فجمع بين الامرين في الحديث انه لو عذبهم لعذبهم باستحقاقهم ولم يكن ظالما لهم وانه لو رحمهم لكان ذلك مجرد فضله وكرمه لا بأعمالهم اذ رحمته خير لهم من أعمالهم فطاعات العبد كلها لا تكون في مقابلة نعم الله عليهم ولا مساوية لها بل ولا للقليل منها فكيف يستحقون بها على الله النجاة وطاعة المطيع لا نسبة لها الى نعمة من نعم الله عليه فتبقى سائر النعم تتقاضاه شكرا والعبد لا يقوم بعقدوره الذي يجب لله عليه فجميع عباده تحت عفوه ورحمته وفضله فما نجا منهم أحد الا بعفوه ومغفرته ولا فاز بالجنة الا بفضله ورحمته واذا كانت هذه حال العباد فلو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم لا من حيث كونه قادراً عليهم وهم ملك له بل لاستحقاقهم ولو رحمهم لكان ذلك بفضله لا بأعمالهم ويأتي لهذا مزيد تحرير والله أعلم اه

(المنار) أيها الأشعري انك ترى في هذه الجملة من النقول عن أئمة الامة ما ينبئك بحقيقة معنى العلة والحكمة وأن كلا من المعتزلة والاشعرية أخطأوا من جهة وأصابوا من أخرى ، وأن مذهب السنة الصحيح وسط بين المذهبين وأن أخذ العلم من كتب طائفة تؤيد مذهبا معينا دون النظر في كتب أهل المذاهب الاخرى يفك الآخذ من ربقة التقليد ولا يهديه الى طريقة التمحيص والتحديد وان كتب ابن تيمية وابن القيم أنفع كتب الكلام وان هذين الشيخين هما المجددان بلقب شيخ الاسلام فقد أصاب من لقبهما به من العلماء الاعلام وخلاصة القول الحق أن العقل والكتاب يدلان على حكمة الله تعالى وعدله ورحمته وفضله كما يدلان على قدرته وارادته واختياره يستحيل عليه أضدادها فكل أفعاله حكمة ومصلحة للخلق والحكمة أو المصلحة في الفعل تسمى في اللغة علة وجاء ذلك في القرآن بحرف التعليل فاجمع بين العقل والنقل تهتد السبيل ولا تكفر أو تضلل أحدا من أهل القبلة اذا هو خالف مذهبك بالعلة أو غير العلة